2025/03/17

التقرير الصحفي اليومي

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

الاعتماد البريطاني ASIC لقسم اللغة الإنجليزية

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية لكليات الصيدلة والعلوم الطبية و الإعلام والعمارة والتصميم.

الاعتماد البريطاني ASIC للجامعة وتخصصاتها.

الاعتماد البريطاني ACPE لتخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني ASIC لكلية العلوم الإدارية والمالية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء.

الاعتماد الأمريكي لتخصصات علم الحاسوب وأمن المعلومات.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق.

شهادة الآيزو 2015:9001

الاعتماد البريطاني لقسم ذكاء الأعمال وتحليل البيانات.

الاعتماد البريطاني لقسم هندسة البرمجيات.

	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	وزارة العمل تنسق مع وزارة التعليم العالي للتعميم على الطلبة غير الأردنيين أنه عملهم في سوق العمل يعد مخالفة وسيتم تسفيره	7	الدستور
.2	أمين عام وزارة التعليم العالي: الصين تدعم "التعليم العالي الذكي" بـ9 ملايين دينار	3	الغد
.3	تسفير الطلبة العاملين.. هل يؤثر على جذب الاستثمار؟	3	الغد
.4	منظومة التعليم في الأردن: هل تساهم فى بناء قادة سياسيين شباب؟ د. ليث القهيوي	9	الغد
.5	11 ألف عالم من الكيان المحتل هاجروا إلى 30 دولة فى العالم	26	الغد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسق الإعلامي
رائد أبو يعقوب

مدير العلاقات العامة والدولية
علاء الدين عربيات

«العمل»: تسفير أي طالب غير أردني يعمل مخالفاً للقانون

عمان – آية قمق @AddustourNews

أعلنت وزارة العمل أنها ستقوم بتسفير أي طالب غير أردني يتم ضبطه يعمل مخالفا لأحكام قانون العمل تحت أي ظرف كان اعتبارا من الأول من نيسان المقبل.

وقال الناطق الإعلامي للوزارة محمد الزيود في بيان أمس الأحد، إنه تم التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمخاطبة جميع الجامعات الرسمية والخاصة وكليات المجتمع للتعميم على الطلبة غير الأردنيين أن عملهم في سوق العمل يعد مخالفة صريحة لأحكام قانون العمل الأردني.

وأوضح أن الوزارة ضبطت من خلال الحملة التفتيشية المشتركة مع وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام العديد من الطلبة الجامعيين من كلا الجنسين من مختلف الجنسيات منذ بداية العام، مؤكدا أن من دخل أراضي المملكة لغايات الدراسة الجامعية عليه الالتزام بدراسته ويمنع عليه دخول سوق العمل.

وأشار إلى أن أي صاحب عمل يقوم بتشغيل طالب غير أردني سواء كان طالبا في جامعة حكومية أو خاصة أو كلية مجتمع سيتم مخالفته بغرامة لا تقل عن 800 دينار عن كل طالب يتم ضبطه يعمل لديه.

وأشار إلى أن الوزارة مستمرة في الحملة التفتيشية لضبط العمالة غير الأردنية المخالفة لأحكام قانون العمل.

.1

الدبعي: الصين تدعم "التعليم العالي الذكي" بـ9 ملايين دينار

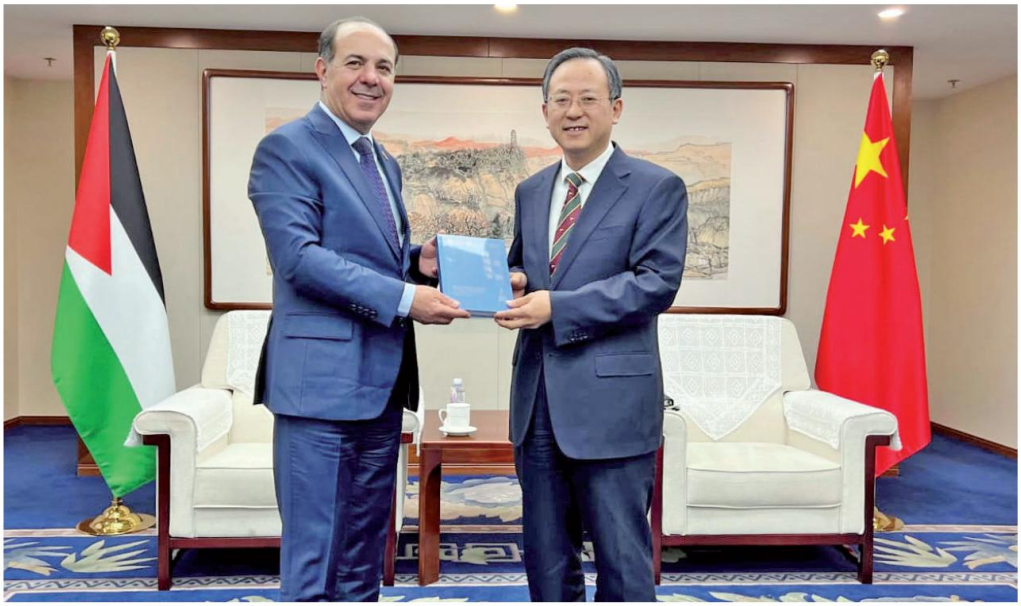

أمين عام "التعليم العالي" يلتقي السفير الصيني -(بترا)

عمان- الغد- قال أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مأمون الدبعي بأن الوكالة الصينية للتنمية والتعاون الدولي (CIDCA) قد اختارت مشروع التعليم العالي الذكي في الجامعات الأردنية الرسمية، والذي تقدمت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من بين عدة مشاريع أردنية أخرى تم التقدم بها.

تحويل النظام التعليمي إلى رقمي

وأضاف الدبعي، بأن الوكالة ستقدم لهذا المشروع دعماً مالياً بقيمة 9 ملايين دينار.

وأوضح بأن هذا المشروع يهدف لتحويل النظام التعليمي في البلاد إلى نظام رقمي، وذلك لزيادة كفاءة التعلم وضمان توفير الموارد التعليمية عالية الجودة لكل من الطلاب والمؤسسات الأكاديمية.

كما يتضمن المشروع التعاون مع الجامعات الأردنية الرسمية بهدف مشاركة الموارد التعليمية الحديثة، وتمكين الطلاب من الوصول للمعرفة العلمية المتقدمة.

ويأتي المشروع لتطوير التعليم كجزء من إستراتيجية شاملة لتحسين جودة التعليم وضمان حصول الطلاب على أحدث المعارف العلمية لتحسين كفاءاتهم التنافسية.

يشار إلى أن الوزارة كانت بدأت خطة للحصول على هذا الدعم ابتداء من عدة لقاءات عقدها الدبعي مع أركان السفارة الصينية في عمان وعلى رأسهم سفير جمهورية الصين الشعبية تشن تشواندونغ، ثم لقاء لرؤساء الجامعات الأردنية الرسمية ترأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. عزمي محافظة مع الملحق التجاري الصيني في عمان وعدد من مسؤولي السفارة تم خلاله مناقشة المشروع والطلب من الجامعات أن تقوم بحصر احتياجاتها، مروراً بتشكيل وفد رسمي برئاسة الدبعي الذي زار الصين وقدم عرضا عن المشروع وعن احتياجات الجامعات أمام المسؤولين في الوكالة الصينية، بحضور السفير الأردني في بكين حسام الحسيني، وصولا لقرار الوكالة باختيار هذا المشروع لتقديم الدعم المالي له.

كما خاطبت الوزارة الجامعات الأردنية الرسمية لإعلامها بأن هذا المشروع يحتاج إلى إجراء بحث فني للجدوى لتحسين خطة تنفيذ المشروع بشكل أكبر، ولضمان أن متطلبات المشروع تتطابق بشكل دقيق مع أهداف التنمية الفعلية للجامعات الرسمية في الأردن، مع ضرورة التركيز على الحرم الجامعي الذكي، والبحث الرقمي، والاتجاهات الأخرى، وتحسين تصميم حلول تقنية تتناسب مع احتياجات كل جامعة، وضمان أن نتائج المشروع تخدم بشكل فعال التنمية طويلة الأمد للتعليم العالي في الأردن.

.2

تسفير الطلبة العاملين.. هل يؤثر على جذب الاستثمار؟

هبة العساوي
Hiba.isawe@alghad.jo

عمان - في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة العمل أنها ستبدأ بتسفير الطلبة العاملين من جنسيات غير أردنية والمخالفين لقانون العمل، اعتبارا من نيسان (ابريل) المقبل، كشف خبير عمالي بأن الأمر يجب أن يعالج بطريقة أكثر مرونة حفاظا على التعليم كوجهة استقطاب الطلبة من الخارج.

ورأى أن من الأفضل تنظيم العمل للطلاب وفق شروط وضوابط محددة، مثل تحديد ساعات العمل وأوقات معينة بما يسمح لهم بتلبية احتياجاتهم المعيشية، دون التأثير على فرص العمل للأردنيين أو التسبب بأي اختلالات في سوق العمل.

350 طالبا مخالفا

وفي السياق، كشف الناطق الإعلامي لوزارة العمل محمد الزيود أنه ومنذ بداية العام الحالي، ضبطت الوزارة من خلال الحملة التفتيشية المشتركة مع وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام أكثر من 350 طالبا وطالبة من مختلف الجنسيات يعملون بشكل مخالف لأحكام قانون العمل.

وبين الزيود أن الطالب الذي تثبت أوراقه الرسمية أنه منتظم على مقاعد الدراسة في جامعته أو كليته يتم إخلاء سبيله، ومن لم يثبت منهم أنه منتظم أو محروم من المساقات الدراسية تم تسفيره.

وأشار إلى أن الذين تم تسفيرهم ثبت أنهم لم يكن هدفهم من دخول المملكة، الدراسة بل العمل.

وأكد أنه اعتبارا من مطلع الشهر المقبل سيتم تسفير أي طالب يضبط يعمل في سوق العمل سواء كان بتلبية احتياجاتهم المعيشية دون التأثير على فرص العمل للأردنيين أو التسبب بأي اختلالات في سوق العمل، وهو أمر يمكن أن يتماشى من خلال الحملة التفتيشية المشتركة مع وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام والتوازن بين توفير الفرص للطلبة والعمل على حماية سوق العمل عبر تبني سياسات تضمن تنظيم العمل بشكل يحفظ مصالح جميع الأطراف."

"العمل": لا تهاون

وكانت وزارة العمل أعلنت أنها ستقوم بتسفير أي طالب غير أردني يتم ضبطه يعمل مخالفا لأحكام قانون العمل تحت أي ظرف كان اعتبارا من 2025/4/1.

وقال الناطق الإعلامي للوزارة محمد الزيود أنه تم التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمخاطبة كافة الجامعات الرسمية والخاصة وكليات المجتمع للتعميم على الطلبة غير الأردنيين أن عملهم في سوق العمل يُعد مخالفة صريحة لأحكام قانون العمل الأردني.

وبين أن الوزارة ضبطت من خلال الحملة التفتيشية المشتركة مع وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام العديد من الطلبة الجامعيين من كلا الجنسين من مختلف الجنسيات منذ بداية العام، مؤكدا أن من دخل أراضي المملكة لغايات الدراسة الجامعية عليه الالتزام بدراسته ويمنع عليه دخول سوق العمل.

وأشار إلى أن أي صاحب عمل يقوم بتشغيل طالب غير أردني سواء كان طالبا في جامعة حكومية أو خاصة أو كلية مجتمع سيتم مخالفته بغرامة لا تقل عن 800 دينار عن كل طالب يتم ضبطه يعمل لديه.

ونوه بأن الوزارة مستمرة في الحملة التفتيشية لضبط العمالة غير الأردنية المخالفة لأحكام قانون العمل.

تأثيرات سلبية للقرار

وتعقيبا على هذا القرار عبر رئيس بيت العمال حمادة أبو نجمة عن اعتقاده بأن عدد الطلبة غير الأردنيين العاملين ليس كبيرا ولا أثر كبيرا لهم على سوق العمل الأردني.

ورأى أبو نجمة أن بالإمكان معالجة هذا الأمر بطريقة أكثر مرونة، دون الحاجة إلى اتخاذ قرارات من هذا النوع قد تؤثر سلبا على سمعة الأردن كوجهة تعليمية للطلاب من الخارج.

وأضاف أن الأفضل تنظيم العمل للطلاب وفق شروط وضوابط محددة، مثل تحديد ساعات العمل وفي أوقات معينة، بما يسمح لهم بتلبية احتياجاتهم المعيشية دون التأثير على فرص العمل للأردنيين أو التسبب بأي اختلالات في سوق العمل، وهو أمر يمكن أن يتماشى مع الأهداف العامة للحكومة بتنظيم سوق العمل وحماية حقوق العاملين.

وقال أبو نجمة: "أما فيما يتعلق بالطلبة الذين يدخلون المملكة بحجة الدراسة ويعملون بشكل غير قانوني فهذا أمر يستدعي معالجة مختصة وآليات رقابية مناسبة، لكن دون التعميم بأن كل طالب

خبير عمالي: بالإمكان معالجة هذا الأمر بطريقة أكثر مرونة

.3

منظومة التعليم في الأردن: هل تساهم في بناء قادة سياسيين شباب؟

د. ليث عبدالله القهيوي
opinions@alghad.jo

يلعب النظام التعليمي في الأردن دورًا محوريًا في تنشئة الأجيال وتأهيلهم للقيام بأدوار متعددة في المجتمع، بما في ذلك القيادة السياسية. ورغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، يبقى التساؤل مطروحًا حول مدى قدرة المنظومة التعليمية على إعداد قادة سياسيين شباب يمتلكون الوعي الكافي لمواجهة تحديات المستقبل والانخراط الفاعل في عملية صنع القرار. ومع تسارع التطورات السياسية والاجتماعية، يبرز التعليم بوصفه أحد أهم العوامل في تعزيز ثقافة المشاركة السياسية وتنمية المهارات القيادية لدى الشباب.

يشير تحليل النظام التعليمي الأردني إلى الدور البارز الذي تؤديه الجامعات في توسيع آفاق الطلبة السياسية، عبر إتاحة الفرصة لهم للانخراط في الأنشطة الطلابية والمناقشات الفكرية المرتبطة بقضايا المجتمع والسياسة. ومع ذلك، لا تزال المناهج الدراسية بحاجةٍ ماسّة إلى تحديث مستمر يراعي تعزيز التفكير النقدي، وغرس مفاهيم الديمقراطية والمشاركة الفاعلة بوضوح أكبر. وفي هذا الإطار، يُعَدّ تطوير المناهج بأسلوب يرسّخ الفهم المعمّق للسياسات المحلية والدولية خطوةً مهمةً نحو تأهيل الشباب لتولي الأدوار القيادية في المستقبل.

وعند استشراف مستقبل التعليم في الأردن، يتضح وجود حاجة ملحة لإجراء إصلاحات جذرية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتعزيز الوعي السياسي لدى الطلبة. فالنظم التعليمية التقليدية التي تركّز على التلقين والحفظ لا تواكب المستجدات الحديثة التي تتطلّب تمكين الشباب من مهارات التحليل واتخاذ القرار. كما أن تبني إستراتيجيات تعليمية تفاعلية داخل الجامعات قد يشجّع الطلبة على المشاركة في النقاشات السياسية ويعزّز ثقتهم بقدراتهم القيادية.

واليوم نحتاج الى نهضة حقيقية وخطط جدية لتطوير قطاع التعليم وربطه بسوق العمل حيث هناك تحديات تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة في تكوين قيادات شبابية سياسية. إذ تتطلب من المؤسسات التعليمية مزيدًا من الاستثمارات في برامج تركز على تنمية المهارات القيادية وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية، عن طريق توفير مساقات أكاديمية متخصصة في القيادة وإدارة السياسات العامة. علاوةً على ذلك، فإن تعزيز الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني قد يخلق بيئةً مناسبة لاكتساب الخبرات العملية.

من جانب آخر، تحتاج البيئة السياسية في الأردن إلى إجراءات داعمة تُحفّز الشباب على الانخراط في الحياة السياسية. إذ تؤثر التحديات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر على توجهات الشباب، ما يجعلهم أقل حماسًا للمشاركة السياسية الفاعلة. لذا، لا بد من وضع سياسات تشجّع الشباب على تولّي أدوار قيادية وتمنحهم فرصة التأثير في القرارات المصيرية التي تتعلّق بمستقبلهم. وقد أثبتت التجارب أنّ الاستثمار في التعليم السياسي المبكر يترك أثرًا إيجابيًا بعيد المدى في تشكيل القيادات المستقبلية.

إنّ مستقبل التعليم في الأردن يرتبط بمدى القدرة على تحديث المناهج الدراسية وتعزيز بيئة تعليمية تحفّز التفكير النقدي والبحث والمشاركة في الحياة العامة. ومن الضروري العمل على إعداد برامج تدريبية متخصصة تُعنى بتطوير المهارات السياسية والقيادية، ليكون الشباب مهيّئين للاضطلاع بأدوار قيادية بوعي ومسؤولية. كما أن للإعلام دورًا فاعلًا في تعزيز الوعي السياسي، من خلال تحفيز الشباب على المشاركة في النقاشات وتكوين آرائهم بأسلوب ناضج بعيدًا عن التأثيرات السطحية.

وفي هذا السياق، ينبغي أن تتناغم السياسات التعليمية مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فوجود نظام تعليمي قوي قادر على تخريج أجيال تتمتع بروح المسؤولية وبالقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة يمثّل شرطًا أساسيًا لأي دولة تسعى نحو الاستقرار والتقدم. وعليه، فإن العمل على بناء بيئة تعليمية تدعم التفكير السياسي النقدي وتشجع على الانخراط في العمل العام يُعَدّ خطوةً محوريةً في رسم مستقبل أكثر استقرارًا وديمقراطية.

في الختام، يمكن القول إنّ التعليم في الأردن يتمتع بإمكانات كبيرة لتشكيل مستقبل سياسي واعد، لكنه يحتاج إلى مراجعة مستمرة بهدف ضمان استجابته لمتطلبات العصر، ومع وجود تحديات اقتصادية واجتماعية تؤثر على اهتمامات الشباب، يبقى التعليم هو الأداة الأقوى لتأهيلهم للقيادة المستقبلية. ومن ثَمّ، فإن اتخاذ خطوات جديّة لإصلاح النظام التعليمي ومواءمته مع احتياجات السوق والمجتمع يشكل ركيزة أساسية في بناء جيل جديد من القادة السياسيين القادرين على مواجهة التحديات والتفاعل الإيجابي مع التطورات العالمية.

.4

11 ألف عالم من الكيان المحتل هاجروا إلى 30 دولة في العالم

القدس المحتلة- سافرت ميخال ريغيف، وهي باحثة من الكيان المحتل مطلع عام 2025 للقيام ببحث علمي في مرحلة ما بعد الدكتوراه بجامعة كامبردج في بريطانيا، التي عادت إليها بعد 6 سنوات من حصولها على درجة علمية سابقة، وكانت نشطة دائما في المجتمع العلمي الإسرائيلي هناك.

وتقدر الباحثة أن عدد الإسرائيليين المقيمين في كامبردج تضاعف 4 مرات خلال السنوات الست الماضية، وترى أنه حتى من دون أن يتضاعف عدد هم، فمن الواضح أن الواقع يؤثر على الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية وعلى هجرة الأدمغة من العلماء والأطباء المتميزين من إسرائيل.

وخلال العامين الأخيرين، تسببت الإصلاحات بالجهاز القضائي الذي تقوده الحكومة اليمينة في الكيان المحتل والحرب على قطاع غزة باتساع ظاهرة هجرة الأدمغة من إسرائيل.

هذا ليس مجرد انطباع لباحثة من الكيان عادت إلى كامبردج، بل إن ظاهرة هجرة الأدمغة من هناك تكتسب اهتماما، وهو ما تسلط عليه الضوء منظمة "العلوم في الخارج"، وهي منظمة يهودية تنشط منذ 19 عاما في الحفاظ على الاتصال بالعلماء والأطباء الإسرائيليين في الخارج ومساعدتهم على الاندماج في الخارج وبناء مجتمعات من العلماء ومحاولة إعادتهم إلى إسرائيل في نهاية المطاف.

ويتواصل ناشطو منظمة "العلوم في الخارج" مع أكثر 11 ألف عالم وباحث وطبيب إسرائيلي في أكثر من 30 دولة، ويديرون 34 فرعا في جميع أنحاء أميركا وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا وسويسرا والنمسا، وينظم حوالي 4500 منهم في مجتمعات نشطة من الإسرائيليين الذين يدعمون بعضهم بعضا، حسب تقرير لصحيفة "دى ماركر".

وتقول الصحفية ميراف أرلوزوروف التي أعدّت التقرير إن المنظمة "تسعى إلى التواصل مع العلماء الإسرائيليين قبل سفرهم، ومرافقتهم خلال عمليات الاستيعاب في الخارج، والمساعدة في الحفاظ على هويتهم اليهودية والإسرائيلية وهوية عائلاتهم، وأخيرا تسعى إلى تحفيزهم على العودة إلى البلاد، وهي اليوم وفي ظل الانقلاب القضائي والحرب تخوض المعركة ضد هجرة الأدمغة من إسرائيل".

هذه ليست خطوة سهلة، لكن الرئيس التنفيذي لمنظمة العلوم في الخارج، نداف دواني، فخور بأكثر من 1200 عالم عادوا إلى إسرائيل على مر السنين بمساعدة المنظمة. مع ذلك، يقول دواني "يبدو هذا الرقم المذهل أقل إثارة للاهتمام عند ترجمته إلى نسب مئوية".

واتضح أنه على مر السنين، يضيف الرئيس التنفيذي للمنظمة أن "حوالي 70 ٪ من العلماء والباحثين لا يعودون إلى إسرائيل، إذ يقيم أكثر من ثلثي ألمع الأدمغة الإسرائيلية الذين يسافرون لتطوير مسيرتهم المهنية في الخارج".

وأظهرت دراسة أجراها الدكتور معيان غلبوع والدكتور ليئور سلوك في عام 2024 بأوساط أطباء إسرائيليين في الخارج أن 31 ٪ منهم لن يعودوا إلى إسرائيل حتى بعد إتمام تدريبهم، بينما 70 ٪ من العلماء الذين يسافرون إلى الخارج لدراسات ما بعد الدكتوراة يقررون الهجرة الدائمة.

فجوة بمواقف العلماء

وسعيا لرصد ظاهرة هجرة الأدمغة من إسرائيل، تجري منظمة "العلوم في الخارج" استطلاعات رأي بين أعضاء مجتمعاتها من أطباء وعلماء وباحثين إسرائيليين يمكثون في الخارج، وتظهر الاستطلاعات وجود فجوة بين مواقف العلماء قبل مغادرتهم البلاد للدراسة في الخارج، ومواقفهم بعد أن استقروا في الخارج، وبعد أن مروا بعمليات الاستيعاب والتنظيم، وفتح أعينهم على الإمكانات التي يفتحها العالم الكبير أمامهم..-(وكالات)